الثورة
www.althawranews.net
الثلاثاء 18 ربيع الثاني 1435هـ 18 فبراير 2014م العدد 17988
Tuesday : 18 Rabia Thani 1435 - 18 February 2014 - Issue No. 17988

إطلاق خطة الاستجابة الانسانية لليمن لعام 2014م

القربي : معالجة الوضع الإنساني من أولويات حكومة الوفاق

/ مطهر هزبر

أطلقت الحكومة اليمنية والفريق القطري الإنساني في اليمن أمس بصنعاء خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2014م بتمويل يصل إلى 592مليون دولار .

وفي الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة قال الدكتور ابوبكر القربي وزير الخارجية أن الوضع الإنساني في اليمن ما يزال يمثل تحديا كبيرا للحكومة رغم التقدم الملحوظ في العملية السياسية وتنفيذ المبادرة الخليجية، مشيرا إلى أن الأزمة السياسية التي شهدتها اليمن في عام 2011م ألقت بظلالها على كثير من المجالات ومنها الوضع الإنساني، منوها بهذا الصدد بأن الإحصائيات تدلل على أن نصف السكان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية نتيجة للصراعات والحروب التي شهدتها عدد من مناطق اليمن إلى جانب أن اليمن تحتضن مئات الآلاف من اللاجئين من القرن الإفريقي، مؤكدا أن حكومة الوفاق تبنت برنامجاً طموحاً للنهوظ بالأوضاع الإنسانية وقامت بجهود كبيرة في هذا المجال أهمها إقرار الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للنزوح كما استضافت بلادنا مؤتمرا اقليميا حول اللجوء والهجرة تمخض عن توصيات من شأنها الإسهام في وضع حلول عملية لهذه المشكلة .

ودعا الدكتور القربي الجهات المانحة إلى دعم اليمن لتلبية الاحتياجات الإنسانية ومعالجة تداعيات النزوح والهجرة وغيرها من الآثار التي تتحمل الحكومة اليمنية أعباءها .

وفي الحفل ألقيت كلمات من قبل الاخوة وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق على حمد والصحة العامة والسكان الدكتور احمد قاسم العنسي وحقوق الإنسان حورية مشهور ونائب رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين محمد حرمل أكدوا من خلالها أهمية الخطة في تلبية الاحتياجات الإنسانية في مختلف المجالات وخصوصا معالجة آثار الصراعات والحروب وتوفير الظروف المناسبة لمخيمات النازحين وتنفيذ برامج هادفة إلى تنمية قدرات الشباب ومحاربة الفقر والبطالة في أوساط شريحة الشباب وغيرها من الاحتياجات الأخرى التي تعاني منها اليمن .

وكان الممثل المقيم للأمم المتحدة في اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد أكد في كلمته أن حجم الاحتياجات الحالية يجعل اليمن واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية عالمياً.

وأشار انه في عام 2014م بات أكثر من نصف سكان اليمن في احتياج إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية كما ساهم الصراع الأخير في محافظتي صعدة وعمران في زيادة ضعف الآلاف من السكان، وزيادة محدودية وصول المساعدات الإنساني .

وأكد أن هناك نحو 14.7 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية منهم 10.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في حين أن أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، كما لا يجد 13.1 مليون شخص سبيلاً للحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الملائم ، ولا يستطيع 8.6 مليون شخص الحصول على الخدمات الصحية .

وأشار ولد الشيخ إلى أن لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014م نظرة استشرافية تركز على الإنعاش المبكر والحلول المستدامة والمرونة بهدف انتشال الناس من الضعف. وتهدف الخطة أيضا إلى تلبية احتياجات 7.6 مليون شخص من أصل 14.7 مليون هم مجموع من يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في اليمن هذا العام، مضيفاً أن تنفيذ الخطة يتطلب تمويلا بقيمة 592 مليون دولار أميركي . مؤكدا أن هذا العام شهد زيادة ايجابية في شراكة المنظمات الخليجية والشركاء المحليين من اليمن، ضمن أنشطة الاستجابة.

كما تم ترتيب أولوية الأنشطة الإنسانية على أساس تقييمات شاملة بالاحتياجات التي شملت شركاء من مختلف المناطق اليمنية.

ولد الشيخ :الخطة تركز على الانعاش المبكر والحلول المستدامة وتلبي احتياجات7,6 مليون شخص

يبدأ اليوم في طهران

الراعي يرأس وفد اليمن إلى المؤتمر التاسع لاتحاد مجالس دول منظمة التعاون الإسلامي

صنعاء/ سبأ

يشارك رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي على رأس الوفد البرلماني اليمني في المؤتمر التاسع لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الذي يبدأ اليوم في العاصمة الإيرانية طهران ويستمر يومين.

وأوضح رئيس مجلس النواب لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" قبيل مغادرته أمس مطار صنعاء الدولي أن مشاركة اليمن في هذه الفعالية البرلمانية تأتي تلبية للدعوة الموجهة من رئيس مجلس الشورى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي لاريجاني باعتبار إيران الدولة المستضيفة ومن الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي محمود إرول قليج.. مشيراً إلى أنه سيتم خلال المؤتمر انتخاب هيئاته العاملة ومناقشة تقرير الأمين العام عن نشاط الاتحاد خلال الفترة ما بين المؤتمرين وكذا الاستماع الى كلمات رؤساء الوفود.

ولفت إلى أنه سيتناول في كلمة بلادنا التي سيلقيها في المؤتمر تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية بما في ذلك مسار العملية والتسوية السياسية والانتقال السلمي للسلطة ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومخرجاته بالإضافة إلى الموقف إزاء القضايا الملحة الجارية على الساحة الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية.

وبين أن المؤتمر سيخرج بعدد من القرارات والتوصيات الهامة التي تعكس هموم الأمة العربية والإسلامية في الوقت الراهن وموقفها إزاء الأحداث الملحة ذات الاهتمام .

وأشار رئيس مجلس النواب الأخ يحيى الراعي إلى أنه سيجري على هامش انعقاد المؤتمر لقاءات مع رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة في هذا المؤتمر لتبادل الآراء والأفكار حول المواضيع التي سيتم مناقشتها في المؤتمر إلى جانب تداول الرؤى حول أوجه تعزيز وتوسيع العلاقات البرلمانية بين اليمن والبلدان المشاركة .

يضم الوفد أعضاء مجلس النواب سنان عبد الولي العجي وصالح احمد التام وعبدالله محمد المقطري وشوقي عبد الرقيب القاضي.

الانتخابات تستعرض نتائج زيارة رئيسها للهند

صنعاء / سبأ

عقدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أمس اجتماعاً لها برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي .

حيث اطلعت اللجنة على التقرير المرفوع من قبل القاضي الحكيمي بشأن نتائج زيارته لجمهورية الهند الصديقة والنتائج التي تمخضت عنها خاصة ما يتعلق بتفعيل برنامج التعاون المشترك بين اللجنة العليا ومفوضية الانتخابات الهندية.

واستعرضت اللجنة التقرير المرفوع إليها من قبل اللجنة المكلفة بزيارة فروع الأمانة العامة بمحافظات تعز، عدن، لحج ، أبين ...وقد كلفت اللجنة العليا بهذا الخصوص الأمانة العامة بتنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير.

كما ناقشت اللجنة عدداً من المواضيع المدرجة في جدول أعمالها واتخذت إزاءها القرارات المناسبة...

وكانت اللجنة قد استعرضت محضر اجتماعها السابق ووافقت عليه .

طالبت بإحضار خمسة متهمين موقوفين في الجلسة القادمة

جزائية الأمانة تواصل محاكمة المتهمين بقضية تفجير جامع دار الرئاسة

صنعاء / سبا

واجهت المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة والمكلفة بالنظر في قضية تفجير جامع دار الرئاسة 17 متهما مفرج عنهم بالضمان، بقرار الاتهام، في حين امتنع المتهمون عن الرد مطالبين بصورة من ملف القضية.. فيما انسحب المجني عليهم ومحاموهم من الجلسة بسبب رفض القاضي طلب التنحي عن القضية.

وقررت المحكمة في جلستها الثالثة امس برئاسة القاضي الجزائي محمد البرغشي استكمال إجراءات المحاكمة ومواجهة المتهمين بقائمة أدلة الإثبات، وإحضار المتهمين المسجونين بالسجن المركزي وعددهم خمسة إلى الجلسة القادمة المقررة في الـ27 من فبراير الجاري.

الجدير بالذكر أن النيابة الجزائية وجهت التهمة في قضية تفجير جامع دار الرئاسة إلى 57 متهما منهم خمسة محبوسين على ذمة القضية و22 مفرجا عنهم بالضمان، والباقي فارين من وجه العدالة.

التعليم في المركز، الأقاليم والولايات

أ. د عبد السلام محمد الجوفي

كثر الحديث خلال الأسابيع الماضية حول التعليم والدولة المركبة وذلك ضمن الحديث عن الأقاليم والتحول نحو دولة اتحادية، والواقع أنه لا يوجد نظام معين لإدارة التربية والتعليم في الدولة المركبة ففي دولة مثل كندا لا توجد وزارة تربية اتحادية وجل النظام التعليمي من اختصاص حكومات الولايات وهناك هيئات متعددة للاعتماد المدرسي يتم منح التراخيص على ضوئها وكذلك الدعم ، وفي ماليزيا وهي دولة فدرالية يعتبر النظام التعليمي مركزيا ، وفي بريطانيا هناك مرونة كبيره لحكومات الأقاليم في إدارة نظمها التعليمية وهناك تفاوت كبير في توزيع الأدوار يختلف من بلد إلى آخر ولا توجد مقارنة بين فرنسا وألمانيا ، يجب أن نعرف أنه عند الحديث عن التعليم أننا نتكلم عن موضوعين الأول إدارة العملية التعليمية (الانضباطية الإدارية ، تعيين الإدارة المدرسية ، الأعمال الإدارية بالمنطقة التعليمية) والموضوع الثاني هو المنهج (محدداته وقياس تحقق أهدافه وتقييم الأداء للمدرس والطالب) وبالعودة إلى اليمن نلاحظ أنه منذ عام 1999م بدأ الحديث عن نقل صلاحيات الإدارة التعليمية بصورة تدريجية (قبل صدور قانون السلطة المحلية) وتم إعطاء كامل الصلاحيات في هذا المستوى عام 2004 وكان مستوى التجاوز لتلك الصلاحيات محدوداً حتى نهاية عام 2011 .

ونظرا لخصوصية اليمن وعدم وجود نظام محدد معمول به اقترح أن تكون المسؤولية التمويلية والإدارية والفنية لمستويات التعليم على ثلاث مستويات أو حلقات الأولى (1-6) ضمن صلاحيات الولايات والمستويات (7-9)ضمن صلاحية الأقاليم وتشمل تلك الصلاحيات إلى جانب الصلاحيات الإدارية والدعم المالي والإسناد أيضاً إجراء الامتحانات وإدخال مواد إثرائية وتعديل الدوام المدرسي في حدود يتم إقرارها من مجلس النواب الفدرالي .

على أن تكون المستويات (10-12) صلاحيات مشتركة تتحكم الحكومة المركزية (الاتحادية) في المنهج والاعتماد المدرسي والاختبارات النهائية وتتحكم الأقاليم بالإدارة والتمويل وبالانضباطية والإشراف اليومي والدعم والإسناد.

إن وجود ثلاث مستويات من الإشراف والتمويل المستقل لكل مستوى سيؤدي إلى تحسن جودة التعليم كما أن الدعم المركزي سوف يحدد إلى أي مستوى تعليمي يوجه بعد تحديد الدعم اللازم لردم الفجوة .

تلك رؤية محورة من رؤيتي لتطوير التعليم والمجالس المحلية كنت قد ناقشتها مع الشيخ صادق أمين أبو راس وبعض أعضاء المجالس المحلية بغرض تقديمها إلى مؤتمر المجالس المحلية الذي انعقد في يونيو 2006م وأجل تقديمها ثم تم إعادة بلورتها مع الدكتور رشاد العليمي عام 2010م، اليوم أعيد طرح الفكرة بعد تحويرها لتتناسب مع التوجهات الجديدة بعد أن تم حسم موضوع الأقاليم وشكل الدولة ونظامها ، اعتقد أن ذلك سوف يؤدي إلى تطوير العملية التربوية والتعليمية ويحفظ للتعليم مكانته ولكي يتم الانتقال المرن لابد من إعادة هيكلة الوزارة المركزية وجعل هيكلها يتناسب مع المهمة التخطيطية وإعادة هيكلة الفروع بالمحافظات (الأقاليم والولايات) لتتناسب مع المهمة التخطيطية والتنفيذية .الأمور لا تؤخذ بالنوايا فقط لكن بوجود برامج للتطوير ومعايير واضحة ومؤشرات الأداء وآليات رقابة شفاف وطرق للمتابعة وأساليب للمحاسبة جنباً إلى جنب مع برامج تدريب مستمرة، وعليه يجب البدء بإنجاز اللوائح والبرامج قبل الانتقال إلى النموذج الجديد.

إن التعليم اليوم وبعد أن حقق قفزة نوعية في مجال الوفرة سيكون أمامه فرصه للتجويد وسيكون أمام الوزارة المركزية فرصة كبيره لتطوير البرامج وقياس مستوى التقدم المحرز بعد أن تتخلص من كثير من المهام الجانبية التي تأخذ الوقت والجهد وليست مهام أصيله للتربية وسيكون أمام الولايات والأقاليم فرصة لإثبات القدرات والإمكانيات والاستفادة من التنافسية في إطار الإقليم أو الإطار الاتحادي ، أعتقد أننا قادرون على تحقيق القفزة المطلوبة اليمن بحاجة أن نكون جميعا معاً لا إقصاء ولا استثناء التعليم هو المستقبل .

دعت إلى عقد المؤتمرات التأسيسية للأحزاب التي تم تسجيلها:

لجنة التنظيمات السياسية تقر تأسيس أحزاب "الأمة" و"السلم والتنمية" و"الحوار"

صنعاء/ سبأ

أقرت لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية في اجتماعها أمس في صنعاء برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى رئيس اللجنة الدكتور رشاد احمد الرصاص، تأسيس ثلاثة أحزاب جديدة من بين الطلبات المقدمة لها والمستوفية للشروط والإجراءات المنظمة لتأسيس الأحزاب.

حيث وافقت اللجنة على تأسيس حزب الأمة، وذلك بناء على الطلب المقدم من وكيل مؤسسي الحزب ،بعد استيفاء كافة الشروط والإجراءات المنظمة لتأسيس الأحزاب، وفقا للقانون والتشريعات النافذة.

ووافقت اللجنة على تأسيس حزب السلم والتنمية، بعد فحص ومراجعة كافة وثائق الطلب المقدمة من وكيل مؤسسي الحزب، والتأكد من استكمالها لجميع الإجراءات الخاصة بالتأسيس، بحسب القواعد القانونية والتشريعية المنظمة لإنشاء أحزاب جديدة، وعلى أن يستوعب الحزب الملاحظات المقدمة من أعضاء اللجنة حول بعض ما ورد في نظامه الأساسي.

كما وافقت اللجنة على طلب وكيل مؤسسي حزب الحوار والمبادرة الوطنية بتأسيس الحزب، على أن يتم استيعاب الملاحظات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة حول بعض الجوانب الواردة في نظامه الأساسي.

واطلعت اللجنة على التقرير الخاص بالأحزاب التي تم تسجيلها ولم تعقد مؤتمراتها التأسيسية وانتخاب قيادات لها وفقا لأنظمتها الداخلية المقرة من اللجنة حتى الآن، ولازالت تعمل تحت قيادة وكلاء التأسيس، مع أنه مضى على تأسيس بعضها أكثر من عشر سنوات.

وأوضح التقرير المقدم من سكرتارية اللجنة انه تم مخاطبة هذه الأحزاب للإسراع بعقد مؤتمراتها التأسيسية، ودعمتها الدولة في الأعوام السابقة بمبالغ مالية لعقد مؤتمراتها، إلا أنها لم تلتزم بذلك.

وأقرت اللجنة توجيه تنبيه نهائي لهذه الأحزاب بضرورة عقد مؤتمراتها التأسيسية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للمادة 36 من قانون الأحزاب، ما لم فإنها ستتخذ الإجراءات القانونية حيالها.. مؤكدة أن ممارسة العملية الديمقراطية في إطار تكوينات الأحزاب يعد واجبا والتزاما دستوريا وقانونيا، ووفقا للنصوص القانونية التي اعتبرت ذلك شرطا لمنح الترخيص لأي حزب، وباعتبار الأحزاب أدوات لتطبيق التداول السلمي للسلطة والمشاركة فيها.

كما أقرت اللجنة مخاطبة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لم تعقد مؤتمراتها العامة، وفقا لما نصت عليه أنظمتها الداخلية.

واستعرض الاجتماع مشروع لائحة إجراءات وضوابط انعقاد المؤتمرات التأسيسية للأحزاب والتنظيمات السياسية، والهادفة إلى تحديد كفالة انتقال الحزب أو التنظيم السياسي من مرحلة التأسيس إلى البدء بتحقيق أهدافه وممارسة مهامه طبقا لنظامه الداخلي وبرنامجه السياسي على صعيد الواقع، إضافة إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب.

وأرجأت اللجنة البت في مشروع اللائحة، وذلك لإعطاء مزيد من الوقت أمام أعضاء اللجنة لدراستها وتقديم ملاحظاتهم عليها.

واطلعت اللجنة على نتائج المؤتمرين التأسيسيين لحزبي الكرامة والوطن.. وباركت بهذا الخصوص للحزبين عقد مؤتمريهما التأسيسي.

وناقش الاجتماع تقرير سكرتارية اللجنة حول الأعمال التي أنجزتها خلال الفترة الماضية في إطار تنفيذ المهام المناطة بها، والصعوبات التي واجهتها والمعالجات المقترحة.. وأشادت اللجنة في هذا الجانب بالجهود المبذولة من سكرتاريتها لتنفيذ الأعمال والمهام المناطة بها على الوجه الأمثل.

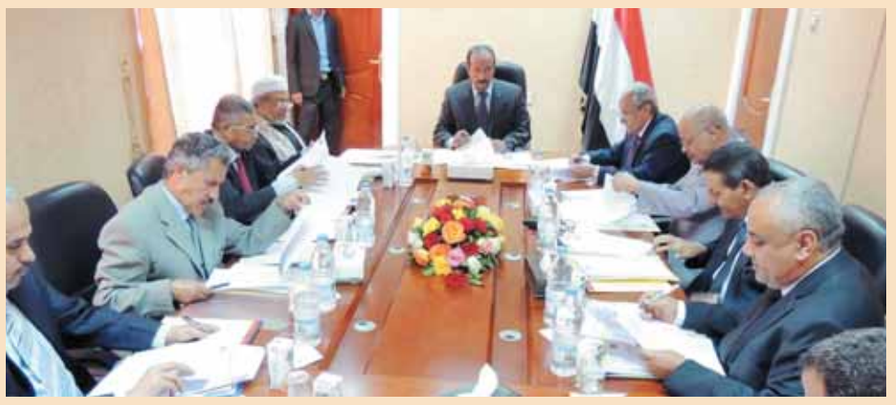

وناقشت اللجنة الخطوات الجاري تنفيذها لإنشاء قاعدة بيانات تتضمن المعلومات الخاصة بالأحزاب المسجلة وربط تلك الأحزاب بها مستقبلاً لضمان إتاحة كافة المعلومات الخاصة بالأحزاب للجميع في إطار من الشفافية، وبما يحقق الرقابة المجتمعية على أنشطتها، وتشجيعها على التنافس والتميز ، ومنع الازدواجية الحزبية.

ودعت اللجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية لموافاتها بنسخة الكترونية من البيانات والوثائق الخاصة بها، لاستكمال قاعدة البيانات.

ووقفت اللجنة أمام الإشكالات القائمة بين قيادات حزب الحرية التنموي.. وجددت بهذا الشأن التأكيد على جميع الأحزاب الاحتكام إلى أنظمتها الداخلية للفصل في أية مسائل خلافية بين القيادات والمؤسسين، أو اللجوء إلى الأجهزة القضائية المختصة لحل هذه الإشكالات.

كما وقفت اللجنة أمام البيان الصادر عن بعض قيادات حزب رابطة أبناء اليمن (رأي)، الذي أعلن إنشاء كيان آخر للحزب بمسمى جديد.. واعتبرت بهذا الخصوص هذا الإعلان غير قانوني ومخالف لقواعد إنشاء الحزب ونظامه الداخلي المقر من اللجنة.. ودعت الجميع وكافة الجهات ذات العلاقة إلى عدم التعامل مع أي مسمى جديد لحزب رابطة أبناء اليمن (رأي).

وكانت اللجنة قد اطلعت على محضر اجتماعها السابق ووافقت عليه.

في اجتماع اللجنة الفنية الحادي عشر :

إنجاز الوثائق والتجهيزات المكتبية والعمليات الميدانية والمشتغلين للتعداد السكاني بنسبة 100%

/ أحمد الطيار

أكدت اللجنة الفنية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م أن أعمال وأنشطة التعداد تمضي وفق الجدول الزمني المحدد وبوتيرة عالية، مبينة أن نسبة إنجاز الأعمال خلال المرحلة الماضية بلغت 100 %.

وبينت اللجنة في اجتماعها الحادي عاشر أمس بالجهاز المركزي للإحصاء برئاسة الدكتور عبد الحكيم العبيد وكيل الجهاز نائب مدير التعداد أن اللجان العليا وغيرها من اللجان أقرت العديد من الموضوعات والوثائق خلال الفترة المحددة تضمنت استراتيجية تعزيز القدرات الإحصائية لتعداد 2014م للفترة 2012-2017م وتقييم التجربة التمهيدية الأولى ودليل العمل الميداني لمرحلة التحزيم وتوصيات الورشة الإقليمية لمناقشة وتقييم استمارات التعداد 2014م .

وأشار إلى أن نسبة الإنجاز في مجال الأطر والخرائط والعينات بلغت 100 % كما أن فريق GIS انتهى من استيعاب التعديلات الواردة من الميدان على الخرائط والأطر في ثلاث محافظات بنسبة 100 % شملت ريمة ومارب وسقطرى فيما باقي المحافظات يتراوح الإنجاز فيها بين 60-80 % ،كما أنجزت الوثائق والتجهيز المكتبي والدراسات المتعمقة والتدريب والعمليات الميدانية والمشتغلين بنسبة 100 %.

وناقشت اللجنة التقرير النصف سنوي 2013م حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان للفترة يوليو – ديسمبر والذي سيرفع لمجلس الوزراء قريبا وأقرته .

وشمل التقرير عرضاً لأهم أنشطة التعداد 2014م على مستوى اللجان العليا ومكتب التعداد واللجنة الفنية والفريق الفني والهيئات التنفيذية للتعداد مركزيا وفي المحافظات بالإضافة لأنشطة الأطر والخرائط والوثائق التعدادية الأساسية والمساعدة والتعاون الفني التحضيري واجتماع المانحين .

كما تضمن التقرير أنشطة التدريب وتنفيذ العمليات الميدانية لمرحلتي التحزيم والخاصة بتحديد وتحزيم الحدود الخارجية للمدن بمختلف أنواعها والثانية تحديد وتحزيم القطاعات والأقسام والبلوكات في المناطق المستهدفة في الحضر والريف .

كما اطلعت اللجنة على الملخص التقييمي لنتائج أعمال التحزيم في مرحلتيه الأولى والثانية وأقرته .

وبين التقرير بأن مستوى الشمول والتغطية للمناطق التي شملها التحزيم في المدن الرئيسية والثانوية ومراكز المديريات والقرى الكبيرة والتجمعات السكانية التي تمثل منطقة عد فأكثر قد بلغ 100 % وبلغت الزيادة على مستوى القطاعات التعدادية التي تم تحزيمها بشكل كلي أو جزئي 3 قطاعات في كل من الحديدة وأمانة العاصمة ،فيما بلغت نسبة الشمول في الأقسام التعدادية التي تم تحزيمها بشكل كلي أو جزئي أكثر من 100 % أي بزيادة 32 قسماً تعدادياً فيما بلغت نسبة الشمول أكثر من 100 % على مستوى البلوكات التعدادية أي بزيادة بلغت 327 بلوك، بينما كانت هناك 8 قرى مستهدفة لم يتم تحزيمها لأسباب فنية وأمنية يبلغ عدد بلوكاتها 60 بلوكا من إجمالي حجم العمل البالغ 39788 بلوكا وبنسبة لا تذكر وسيتم معالجتها فور انتهاء الأسباب.